

يتوجب تبني سياسات اقتصادية تضمن استدامة المالية العامة وخلق الوظائف

«الشال»: الكويت ستفقد فرصة الإصلاح الرابعة وفقاً لمؤشرات بداية انفلتات السياسة المالية

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن آخر تقرير لوكالة المعلومات لمجلة «اإيكونوميست» لشهر أكتوبر الجاري، يذكر بأن الكويت حققت نمو حقيقي سالب ومرتفع بحدود 3.5% في عام 2017، ولكنها سوف تحقق نمو حقيقي موجب «بين ضعيف ومعتدل» للسنوات الخمس 2018-2022، معدلات النمو المتوقعة تتراوح ما بين أدناها لعام 2018 ويحدود 1.5 %. وإعلاماً لعام 2019 ويحدود 3.6 %، ونعتقد أن النموذج الرياضي المعتمد للتقرير يعتمد بدرجة كبيرة على إفتراض سعر مرتفع للنفط، ذلك يجعله قابل للتغيير الجوهري وفقاً لحركة أسعار النفط الفعلي، لذلك تختلف تقديرات «اإيكونوميست» عن تقديرات مؤسسات أخرى مثل «صندوق النقد الدولي».

مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى تبدو مستقرة أيضاً، فالنضخم المتوقع يبلغ أدنى مستوياته للعام الجاري 2018 ويحدود 0.9 %، وفي أقصاه 3.8 %، وفي عام 2021 ويحدود 3.8 %. أي يظل للسنوات الخمس ضمن النطاق المقبول، وبينما حقق عجز الموازنة سنوي مرتفع في عام 2017 ويحدود 8.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، نتوقع له «اإيكونوميست» أن يراوح ما بين فائض طفيف لسنئين وعجز طفيف للثلاث سنوات، حيث نقدر أن تحقق الموازنة في عام 2018 فائض بحدود 1.2 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ينخفض إلى 0.1 % فقط لعام 2019، ثم عجز بحدود 1.8 - 0.8% % و0.6% - للسنوات الثلاث التالية 2020 و2021 و2022 على التوالي، وتتوقع للحساب الجاري «صافي التعاملات العالم الخارجي» أن يبقى في فائض للسنوات الخمس القادمة، ليس بمستويات الوافض التاريخية، ولكنه يراوح في أعلاده عند 14.4 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وأدناه 10.4 % في عام 2020، وتقدر معدل البطالة ثابت للسنوات الخمس ويحدود 3%، والمقصود هنا معدل البطالة السافرة، بينما بات الكل يعرف بأن استمرار معدلات البطالة المفعمة والعالية جداً في القطاع العام، أمر غير مستدام.

وفقاً لك «اإيكونوميست»، فله لا تصديق تلك التوقعات إن تعرضت الكويت لواحد أو أكثر من 5 مخاطر، الخطر الأول، هو استمرار البيروقراطية العياسة التي تمنع تحقيق أي سياسة جادة، ونعتقد أن احتمال تحفظه مرتفع، والرهو السلبى كبير جداً، الثاني، هو إنفراط اتفاق تحديد إنتاج النفط من قبل «أوبك» وربما هبوط مستوى الأسعار إلى 40/30 دولار أمريكي للبرميل، واحتماله معتدل، ومخاطره عالية جداً، الثالث إنفلات السياسة المالية مرة أخرى بتشجيع من الارتفاع الحالي لأسعار النفط، وإحتماله مرتفع، والرهو السلبى على التوقعات معتدل، وأخيراً، استمرار ارتفاع تكاليف توظيف العمالة الوافدة، وهو في تقديرنا أمر حتمى مع التوسع الإسكانى الأفقى، وتقدر «اإيكونوميست» بأن احتمالاته مرتفعة والرهو السلبى معتدلاً، وذلك ما حاولنا دائماً التنبيه له، وهو أن المخاطر دائماً عالية، وإنها ترتفع وبشدة، وفي الحالتين، مع زيادة، أو انخفاض أسعار النفط، ومعها يظل دائماً استمرار البلد السياسى والإجتماعى والاقتصادى على المحك، اللبدا الغائب دائماً عن ذهن الإدارة العامة، هو تبني سياسات اقتصادية تضمن إستدامة المالية العامة وإستدامة خلق الوظائف، وزمن تحقيق تلك الأهداف بتكاليف مختلفة، مع وزن غياب ضغوط انخفاض أسعار النفط، وبسبب الارتفاع الحالي في أسعاره، تشير مؤشرات بداية إنفلات السياسة المالية إلى أن الكويت ستفقد فرصة الإصلاح الرابعة، وربما

■ الارتفاع الحالي

في أسعار النفط

ساهم بدرجة كبيرة

في صيانة الاستقرار

السياسى لبعض

الدول الخليجية

الآخيرة.

سوق النفط والإصلاح

بلغ سعر برميل النفط الكويتى لمعلم شهر أكتوبر الجاري -حتى 24 أكتوبر- نحو 80 دولار أمريكى للبرميل، وبلغ معدله لكل ما مضى من السنة المالية الحالية -أبريل 2017/مارس- 2018 نحو 73 دولار أمريكى مقابل 54.5 دولار أمريكى لكامل السنة المالية السابقة لها، معظم أسباب الارتفاع الحالي لأسعار النفط هي ضغوط على جانب المعروض من النفط، انخفاض الإنتاج أو اضطراب استقرار عقوبات أمريكا على إيران التي أدت إلى انخفاض صادراتها بما يراوح ما بين 700 ألف برميل و10 مليون برميل يومياً، وتعويض الفائض ليس عملية سهلة حتى مع وجود فائض في الطاقة الإنتاجية، فلدى السعودية على سبيل المثال فائض بنحو 1.3 مليون برميل وفقاً لولى العهد السعودى في مقابلة مع وكالة «بلومبيرغ» من دون احتساب إنتاج المنطقة المسومة مع الكويت المقرر بنحو 500 ألف برميل يومياً، ولكن، زيادة الإنتاج لا تحدث سوى تدريجياً، وبعد احتساب الزها على توازن السوق، وبالإنفاق مع منتجين آخرين حتى لا تتسبب في حرب إنتاج جالوت دول ضمن «أوبك» وخارجها إجتنابها بعد ألم كبير تحقق بسببها ما بين عامى 2015 و2016، وبتكاليف محسوبة، مالية ومن حيث الأثر على المكافئ.

أن الارتفاع الحالي في أسعار النفط نعمه، فهو ليس فقط أوقف إستنزاف احتياطيات دول النفط للبلية، وإنما ساهم بدرجة كبيرة في صيانة الاستقرار السياسى لبعضها، فالكويت وقطر على سبيل المثال، قد حققا أول فائض في موازنتيهما للسنة المالية الحالية بعد عجوزات كبيرة ثلاث سنوات متصلة، فإيسعودية خفضت العجز المفرد في موازنتها القادمة بنحو 34 % رغم الارتفاع الكبير في نفقاتها، وعدل «صندوق النقد الدولي» توقعاته بزيادة معدلات النمو الاقتصادى في تقرير أكتوبر لخمس من دول مجلس التعاون الست، وتحسنت أوضاع حساباتها الجارية إما بزيادة فوائضها أو بانخفاض عجوزاتها، لكن من المؤكد أن الظروف التي تسببت في الارتفاع الكبير في أسعار النفط غير مستدامة، كما أن التحديات التقنية والبيئية التي تواجه إستخدامات النفط في قطاع المواصلات البرية أصبحت واقع يتزايد، وإستزجاع أوضاع السنوات الثلاث السابقة الأليمة واقع كبير الإحتمال، لذلك، يفترض أن يتم التعامل مع الارتفاع الحالي لأسعار النفط على أنه نعمة مؤقتة، فنمو الاقتصاد العالى يتباطأ، والتوقعات يحدث أزمة مماثلة لأزمة 2008، أي فقاعة أصول كبرى، باتت تتردد ضمن توقعات مختصين كبار، ومتطلبات سوق العمل المواظفة خلق الوظائف، وزمن تحقيق في تبني سياسات إصلاح غير مسبوقة مادامت الأوضاع المالية تسمح بذلك بإال تكاليف، فالوطن باقى والإدارات مؤقتة، ولابد وأن تعمل تلك الإدارات على ضمان ديمومة الوطن، ولأسف، الواقع يشير إلى أن كل المؤشرات لا تبدو مريحة،

البيان	2018/٠٩/٣٠ (ألف دينار كويتي)	2017/٠٩/٣٠ (ألف دينار كويتي)	القيمة التي	%
مجموع المبيعات	27,125,716	25,668,933	1,456,783	5.7%
مجموع مشتريات	23,486,312	22,187,688	1,298,624	5.9%
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بقطاعي البنك	3,105,858	2,953,247	152,611	5.2%
مجموع الإيرادات التشغيلية	661,798	609,894	51,904	8.5%
مجموع المصروفات التشغيلية	202,084	191,014	11,070	5.8%
المخصصات	145,422	146,348	926	0.6%
التأخرات	24,680	20,007	4,673	23.4%
صافي الربح	289,612	252,525	37,087	14.7%
المؤشرات				
**العائد على محل المبيعات	11.8%	11.4%		
**العائد على محل حقوق الملكية الخاصة بقطاعي البنك	11.8%	10.9%		
**العائد على أصل	163.7%	58.3%		
ربحية السهم الأساسية والمطلقة الخاصة بقطاعي البنك (نس) (نس)	833	761	72	9.5%
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.5	15.0		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.4	1.2		

الإشارات المالية المتكلمة للبنك الوطني 30% سبتمبر على أساس سنوي

ققد عدنا إلى إستنساخ الخطايا

المالية القديمة.

توقعات النمو لدول

مجلس التعاون الخليجي

في تقرير شهر أكتوبر 2018، قام «صندوق النقد الدولي» برفع توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالى الخليفى لتوقعاته لنمو دول مجلس التعاون الخليفى الست، وخفض توقعاته لسلطنة عُمان، أعلى معدلات النمو المتوقعة كانت للبحرين، وكان التوقع لانضمامها أن ينمو بنحو 3.0 % في عام 2018 كما في تقرير شهر أبريل 2018، بينما عدت أرقام تقرير شهر أكتوبر 2018 إلى 3.2 %، ولكنه خفضها لعام 2019 إلى نحو 2.6 %، ثاني أعلى معدلات النمو المتوقعة للإمارات العربية المتحدة، التي رفغ الصندوق تقديراته لنموها من نحو 2.0 % في تقرير أبريل 2018، إلى نحو 2.9 % في أكتوبر 2018، ترتفع إلى

ضغوط إستثنائية على جانب المعروض من النفط ما أدى إلى ارتفاع أسعاره إلى مستويات تكاليفها، فقد تزامن هبوط كبير في إنتاجه في كل من قطر، ليبيا وكندا، وبدأت عقوبات محاصرة صادرات إيران منه وهي عقوبات من المرجح أن تزداد عمقا بحلول نوفمبر القادم.

ورغم ارتفاع توقعات معدلات النمو لمعظم دول مجلس التعاون الخليفى، إلا أنها تظل ضعيفة مقارنة بمعدلاتها التاريخية، وتخل دون المستوى القادر على خلق ما يكفي من فرص عمل، والبطالة هي التحدي الحقيقي القادم لها جميعاً، وحتى معدلات النمو الضعيفة، ليست مضمونة، فعام 2018 حافل بالخلافات السياسية والتجارية، والأخيرة ألزت سلباً على تقديرات «صندوق النقد الدولي» الخاصة بنمو الاقتصاد العالى، كما أن للإقليم مفاجاته أيضاً، فأحداث العنف

الجيوسياسية، مؤثرة، إيجاباً بإتفرجها، وسلباً بزيادة تكاليفها، وتكاليفها تحسم من حصيلة الموارد المالية التي يفترض أن توجه لدعم معدلات النمو، الخلاصة هي، أن الشحة المؤقتة في جانب المعروض قد تدعم مؤقتاً معدلات النمو، ولكن الأهم، أنها تتيح قسحة لجهود إصلاح تضمن الإستدامة، وسيكون من الخطأ التعامل معها على أنها منحة تعمل أو

تؤجل جهود الإصلاح.

نتائج بنك الكويت الوطني - 30 سبتمبر 2018

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسع الأولى من عام 2018، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك «بعد خصم الضرائب» قد بلغ نحو 289.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 37.1 مليون دينار كويتي أي ما

اسم الشركة	بره القيس	بره القيس	بره القيس	الفرق	الفرق
	٢٠١٨/٠٩/٣٠	٢٠١٧/٠٩/٣٠	%	٢٠١٨	%
١ بنك الكويت الوطني	510.0	508.1	0.4	429.7	18.7
٢ بنك الخليج	211.3	200.7	5.3	193.4	9.3
٣ بنك عمري الكويت	521.2	526.3	(1.0)	375.3	38.9
٤ بنك الكويت العربي	189.2	186.6	1.4	189.9	(0.4)
٥ بنك الكويت العربي	248.0	239.7	3.5	237.6	4.4
٦ بنك الأبي أحمد	288.6	281.5	(1.0)	331.9	(13.0)
٧ بنك برق	281.6	281.6	0.0	299.9	(6.1)
٨ بنك الكويت العربي	1,585.8	1,565.0	1.3	1,401.1	13.7
٩ شركة الخليجية	490.9	487.5	0.7	430.2	14.1
١٠ شركة خدمات تجارية	129.2	129.9	(0.5)	122.7	6.9
١١ شركة إستشارات مالية دولية	179.1	160.7	(0.9)	234.2	(23.5)
١٢ شركة الإستشارات الوطنية	101.3	96.3	5.2	123.3	(17.8)
١٣ شركة شريع الكويت القابضة	484.3	482.0	0.5	746.5	(35.1)
١٤ شركة أسيل للتجارة والإستثمار	39.6	41.0	(3.4)	44.4	(10.8)
١٥ قطاع الإستثمار	182.6	181.9	0.4	240.8	(24.2)
١٦ شركة الكويت للتأمين	72.8	68.4	6.4	60.6	20.1
١٧ شركة مخرج للتأمين	363.6	356.4	(0.8)	469.9	(24.7)
١٨ شركة الأمانة للتأمين	160.3	160.3	0.0	174.6	(8.2)
١٩ شركة زوية للتأمين	57.4	56.5	1.6	52.8	6.7
٢٠ قطاع التأمين	141.1	139.3	1.3	158.1	(10.8)
٢١ شركة خدمات التأمين	74.5	74.4	0.1	92.1	(19.1)
٢٢ شركة خدمات التأمين	124.4	126.2	(1.4)	169.2	(29.8)
٢٣ شركة الوفاء للتأمين	229.5	230.8	(0.6)	282.1	(18.6)
٢٤ شركة الصلحانية للتأمين	1,324.4	1,328.4	(0.3)	1,429.4	(7.3)
٢٥ قطاع التأمين	168.5	169.3	(0.5)	198.3	(15.0)
٢٦ شركة الخدمات التأمينية (القياسية)	143.0	139.4	2.6	134.0	6.7
٢٧ شركة أسيت الكويت	565.3	560.2	0.9	708.9	(20.2)
٢٨ شركة لمجم كليات والخدمات التعليمية	145.1	145.5	(0.3)	167.5	(13.4)
٢٩ قطاع الخدمات	178.3	174.8	2.0	198.1	(10.0)
٣٠ شركة خدمات كويتية عربية	623.3	623.3	0.0	816.0	(23.6)
٣١ شركة تمويل التعاون العربية	3,628.4	3,619.5	0.2	3,112.5	16.6
٣٢ شركة الإستثمارات المالية	650.4	634.8	2.5	616.0	5.6
٣٣ شركة شرمي القابضة (ش.م.ع.)	27.7	26.7	3.7	11.3	145.1
٣٤ قطاع الخدمات	1,081.8	1,071.4	1.0	991.1	9.2
٣٥ شركة خدمات تجارية دولية	166.8	166.7	(0.5)	190.8	(13.1)
٣٦ شركة خدمة العملاء	40.4	41.4	(2.4)	70.1	(42.4)
٣٧ قطاع الخدمات	458.5	458.8	(0.1)	421.4	6.8
٣٨ شركة لشركة لأغنية واكتبة لصناعية (ش.م.ع.)	300.4	300.4	0.0	375.0	(19.9)
٣٩ شركة أسيت الخليج (ش.م.ع.)	290.3	306.4	(5.3)	322.6	(10.0)
٤٠ شركة تمو التأمين الإستثمارات العامة (ش.م.ع.)	477.5	494.8	9.8	588.6	(18.9)
٤١ شركة تمويل تعليمية	209.2	209.9	(0.3)	230.2	(9.1)
٤٢ شركة تمويل	420.9	417.8	0.7	387.0	8.8

جدول يوضح التغييرات على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي

■ البنك الوطني

يحقق 289.6 مليون

دينار صافي أرباح

للسهور التسعة

الأولى من 2018

نسبته 14.7 %، مقارنة بنحو 252.5 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية بالطلق بقيمة أكبر من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلى لنسك بنحو 40.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 9.7 %، ليبلغ نحو 459.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع 418.9 مليون دينار كويتي، وحقق البنك صافي ربح خاص بالمساهمين بلغ نحو 272.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 238.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 34 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 14.3 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، وارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 51.9 مليون دينار كويتي أي نحو 8.5 %، حين بلغ نحو 661.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 609.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد «في شفيه التقليدي والإسلامي» إلى نحو 515 مليون دينار كويتي «نحو 77.8 % من إجمالي الإيرادات»، مقارنة مع نحو 466.3 مليون دينار كويتي «نحو 76.4 % من إجمالي الإيرادات»، أي بارتفاع بلغ نحو 48.8 مليون دينار كويتي، وارتفعت إيرادات الفوائد «في «استثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي» بنحو 111.4 مليون دينار كويتي وارتفعت معها مصروفات الفوائد «باستثناء تكاليف المراجعة» بنحو 74.3 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 37.1 مليون دينار كويتي، وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 93.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 81.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع أيضاً بند صافي اتعاب وعمولات بنحو 12.1 مليون دينار كويتي، ليصل إلى 114.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع 102.3 مليون دينار كويتي، في حين انخفض بند صافي الإيرادات الاستثمارات بنحو 14.3 مليون دينار كويتي، ووصولاً إلى نحو 1.45 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 15.75 مليون دينار كويتي، نتيجة وقف استخدام طريقة حقوق الملكية للمعاسبة عن شركة زميلة، وعليه تم إعادة تصنيف ذلك الإستثمار إلى «إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى» وبإلتهالي تم إدراج صافي الخسائر الناتجة من إعادة التصنيف ضمن صافي إيرادات الإستثمارات.

وارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 11 من ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية، وبينحو 11.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.8%، وصولاً إلى نحو 202.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 191 مليون دينار كويتي في 30 سبتمبر 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع البنود الرئيسية للمصروفات، منها بند مصروفات موظفين بنحو 6.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.2 %، وارتفع أيضاً بند مصروفات إدارة أخرى بنحو 4.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 7.3 %، ووفقاً لتقديرات «الشال» بافتراض استثناء تأثير جميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، كان الأثر الإيجابي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة ومؤشر عدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 420.9 نقطة، بارتفاع بلغ قيمته 3.1 نقطة ونسبته 0.7 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 33.9 نقطة أي ما يعادل 8.8 % عن إقفال نهاية عام 2017.

التشغيلية من نحو 153 مليون دينار كويتي إلى نحو 160.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4.9 %، وبلغ إجمالي المخصصات نحو 145.4 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 926 ألف دينار كويتي مقارنة مع نحو 146.3 مليون دينار كويتي.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ نحو 1.091 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 4.2 %، ليصل إلى نحو 27.126 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 26.035 مليار دينار كويتي بنهاية 2017، وارتفع بنحو 1.457 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 5.7 %، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية 30 سبتمبر 2017، وإذا استثنينا تأثير تجمع بنك بوبيان تصبح نسبة النمو نحو 4.7 %، وحققت محفظة فروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء، والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 6.2%، وقيمته 904.4 مليون دينار كويتي ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 15.407 مليار دينار كويتي (56.8 % من إجمالي الموجودات) مقابل 14.503 مليار دينار كويتي (55.7 % من إجمالي الموجودات، في نهاية ديسمبر 2017، وارتفعت بنحو 942.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 6.5 %، عند المقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017 عندما بلغت المحفظة 14.464 مليار دينار كويتي، وإذا استثنينا تأثير تجمع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ نسبة النمو نحو 5.1 %.

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك «من حق احتساب حقوق للبنك» قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1.013 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 4.5 %، ليصل إلى نحو 23.486 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية 2017، وحققت ارتفاعاً بنحو 1.299 مليار دينار كويتي أي نسبة نمو بلغت 5.9 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في الفترة نفسها من العام الفائت، وإذا استثنينا تأثير تجمع بنك بوبيان تبلغ نسبة النمو نحو 4.8 %، وبلغت نسبة إجمالي المطوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.6 %، مقارنة مع نحو 86.4 % في الفترة نفسها من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية الخصوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات «ROA»، إلى نحو 1.5 % مقابل 1.4 %، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بقطاعي البنك «ROE»، ليصل إلى نحو 11.8 %، 63.7 %، قياساً بنحو 58.3 %، وتحسنت ربحية السهم الواحد «EPS»، حين بلغت نحو 43 فلساً، مقارنة بمستوى الربحية المحفظة في نهاية الفترة المماثلة من عام 2017 والبالغة 38 فلساً، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد «P/E»، نحو 14.5 مرة «أي تحسن» مقارنة بنحو 15.0 مرة، وذلك بسبب ارتفاع ربحية السهم بنسبة أكبر من ارتفاع سعر السهم السنوي، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B»، نحو 1.4 مرة، مقارنة بنحو 1.2 مرة.

الإداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة ومؤشر عدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 420.9 نقطة، بارتفاع بلغ قيمته 3.1 نقطة ونسبته 0.7 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 33.9 نقطة أي ما يعادل 8.8 % عن إقفال نهاية عام 2017.